

جرائم الاستعمار الفرنسي على المؤسسات الوقفية في الجزائر

الاستاذ سفيان شبيرة المركز الجامعي غليزان

الاستاذ محمد الامين بوحلوفة جامعة وهران

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تبيان نماذج الإجرام الاحتلال الفرنسي على المؤسسات الدينية، ومدى الخراب الذي لحقها في هاته الفترة، إذ كان الاستعمار نقطة تحول في عمل تلك المؤسسات الوقفية في الجزائر، إضافة إلى إظهار أن جرائم الاستعمار لم تقتصر على التهجير والتنكيل والإبادة في حق السكان، بل توسعت إلى ابعاد من ذلك فكانت الأوقاف كمؤسسة دينية شرعية عرضة لهذا الإجرام المنهج عن طريق مجموعة من الصيغ كانت متمثلة في سن القوانين والمراسيم للقضاء عليها لما تمثله من قوة اجتماعية تكافلية بين أبناء الشعب الجزائري وما لها من دور في تمويل الثوار ضد الاستعمار الغاشم، لهذا كانت عرضة لأولى الاعتداءات مباشرة بعد دخول الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الحبوس، المؤسسات الوقفية، الاستعمار الفرنسي، الجرائم، العهد العثماني

مقدمة:

تعتبر جريمة الاعتداء على الموروث الثقافي والمادي لمجتمع ما من أشنع الجرائم التي يمكن إتيانها، لذلك حرصت الإدارة الاستعمارية الفرنسية كل الحرص ليس إحكام السيادة والسيطرة على البلاد والعباد فحسب، بل على قتل كل موروث ثقافي واجتماعي وديني لدى الشعب الجزائري، فكان الاعتداء على الأملاك الوقفية في الجزائر، وبالأخص على مؤسسات التنشئة الاجتماعية الوقفية والتي تمثلت بالأساس في كل من المسجد والمدرسة القرآنية من أعظم الجرائم التي تضاف إلى سلسلة الجرائم الشنيعة المرتكبة في حق الشعب الجزائري، وهو ما يمثل دلالة قاطعة على أكذوبة المهمة الحضارية التي لطالما تغنت

بها الإدارة الفرنسية المستعمرة، وقد كان هذا الاعتداء بمثابة قطع الصلة بتلك المراحل التاريخية الزاهرة التي تعاقبت على الجزائر من خلال القضاء على الموروث المادي.

وعليه تأتي هذه الورقة البحثية للبحث أولاً في دوافع وأسباب هذه الجريمة، وللبحث كذلك عن الشكل الذي أخذته هذه الجريمة، فضلاً عن حصر بعض النماذج الواقعية لتلك المؤسسات الوقفية التي كانت محل اعتداء.

وانطلاقاً من هذه المقاربة يمكن طرح الإشكالية الآتية :

ما الأسباب الكامنة وراء ارتكاب الإدارة الفرنسية لجريمة الاعتداء على الأملاك الوقفية في الجزائر؟ وما هي أهم المؤسسات الوقفية التي كانت أكثر عرضة للمصادرة من قِبَل الإدارة الاستعمارية؟ وكيف كان شكل هذه المصادرة؟

وسنحاول الإجابة عن هذه الإشكالية تبعا للخطة الآتية :

المبحث الأول : واقع المؤسسة الاجتماعية الوقفية عشية الاحتلال الفرنسي.

المبحث الثاني : أسباب ودوافع الاعتداء على الأملاك الوقفية.

المبحث الثالث : أشكال الاعتداء على الأملاك الوقفية.

المبحث الرابع : تبعات الاعتداء على الأملاك الوقفية.

المبحث الأول: واقع المؤسسة الاجتماعية الوقفية عشية الاحتلال الفرنسي

يعتبر الوقف من بين أهم الوسائل الخيرية الاقتصادية التي أتت بها الشريعة الإسلامية، حيث حظيت بأحكام وضوابط تحكمها قصد استغلالها بأحسن طريقة، وقد اتخذ الوقف عدة أشكال وتسميات كالحبوس خاصة في المغرب الإسلامي، فنجده قد تعدد حسب الموروث الديني لكل منطقة، فالجزائر مثلاً عرفت عدة أوقاف مثل أوقاف الأضرحة والزوايا ومؤسسة الحرمين وسبل الخيرات خاصة في العهد العثماني⁽¹⁾.

أ/ تعريف الوقف :

لغة :هو خلاف الجلوس، ويقال وقفت الدابة جعلها تقف⁽²⁾

اصطلاحاً: هو حبس الأصل على سبيل المنفعة، أي حبس المال وصرف منافعه في سبيل الله⁽³⁾، وهو أيضاً حبس العين على ملك الواقف عن طريق التملك أو التصديق بالمنفعة على الفقراء⁽⁴⁾، وقد انتشر مصطلح الحبوس في المغرب الاسلامي ولا زال لحد الآن يسمى بها.

ب/ المؤسسة الوقفية خلال العهد العثماني:

عرفت منطقة المغرب الاسلامي منذ دخول الاسلام ظاهرة الوقف اذ تسابق السكان بربر وعرب على حبس جزء من ممتلكاتهم على المساجد ودور العبادة والمؤسسات التعليمية وصيانة المساجد، وقد توسع الوقف فكانت الاراضي والبساتين والمحلات من بين ما تم حبسه في طرق المنفعة، وبذلك اصبح الوقف يشكل شبكة تضامن بين المجتمع⁽⁵⁾، ولكن بالتطرق الى العهد العثماني* يظهر لنا أن الاوقاف كانت جد كثيرة ومنتشرة في انحاء البلاد، ولعل هذا التزايد للأمالك الموقوفة يمثل احدى دورات المد الوقفي في تاريخ الجزائر⁽⁶⁾.

ويمكننا ان نورد بعض المؤسسات الوقفية التي عرفتها الجزائر أثناء هذه الفترة:

1- مؤسسة الحرمين الشريفين⁽⁷⁾: من اقدم المؤسسات، فهي تعود الى ما قبل الوجود العثماني، وكانت املاكها تذهب الى فقراء مكة والمدينة، وبعض التقارير الفرنسية مثل تقرير GENTY DE BUSSY يورد لنا ان قيمة اوقاف هذه المؤسسة كانت تقدر بـ 1337 ملكا منها 70 ضيعة يشرف عليها وكلاء الحرمين⁽⁸⁾ اما القنصل الفرنسي فاليرد فقد ذكر ان كل بيوت الجزائر وما يحيط بها تعود لمؤسسة الحرمين⁽⁹⁾.

2- مؤسسة اوقاف سبل الخيرات:

كانت خاصة بالأحناف، وقد اسسها شعبان خوجة سنة 1590 م، وكان نشاطها يشمل المجال الخيري العام كإصلاح الطرقات، ومد القنوات ومساعدة المحتاجين، وكانت تشرف على ثمانية مساجد حنفية منها جامع الجديد وجامع دار القاضي وجامع كشاوة⁽¹⁰⁾، وقد قدرت عائدات هذه المؤسسة بـ 4455 ريال، بالإضافة انها كانت تمتلك اربع مخازن ملحقة تقدر عائداتها السنوية بـ 165 ريال⁽¹¹⁾.

3- مؤسسة اوقاف الجامع الاعظم: تعد الثانية بعد مؤسسة الحرمين، وقد كانت تلعب دورا اجتماعيا واقتصاديا ودينيا، وقد درست عدد الاملاك الموقوفة فيها بـ 550 وقف⁽¹²⁾، وكان التصرف يعود فيها للمفتي المالكي الذي يوكل امر تسيير شؤونها الذي يساعده وكيلان⁽¹³⁾.

4- مؤسسة أوقاف الأندلسيين: تأسست هذه المؤسسة بعد التهجير القصري الذي تعرض له مسلمو اسبانيا، ويذكر لنا المؤرخ الفرنسي ديفوكس ان اول عقد كان سنة 1572 م، فقد كانت طبقة الاغنياء من الاندلسيين توقف املاكها على المهجرين من اسبانيا.

5- أوقاف الزوايا والأضرحة والأشراف: كانت تضم أوقاف الأسر الشريفة أو جماعة الأشراف وهي نحو 300 أسرة، فكانت توزع الصدقات وتساعد في دفن الموتى الفقراء⁽¹⁴⁾، أما أوقاف الزوايا والأضرحة فكانت من بين المنشآت التي أوقف عليها أهل الجزائر فالعقود الموجودة بالمحاكم الشرعية تبين مدى التطور الذي عرفته أوقاف الأضرحة والزوايا خلال الفترة العثمانية، وهذا ما انعكس إيجابا على بقاء هذه المؤسسات بل وتطور عددها وإيجاد مصادر مالية لصيانتها وتسييرها، ونرى أن الحكام أوقفوا على بعض الأولياء مثل ما فعل الداي أحمد عندما أوقف على ضريح الثعالبي، أما الزوايا فلم تنل حظا كبيرا من الأوقاف ويمكن تفسير هذا بأنه لا يقوم بتأسيس الأوقاف لصالحها إلا مؤسسها، كما فعل مؤسس زاوية القشاش حيث حبس دارا تحولت فيما بعد لزاوية سنة 1695 م⁽¹⁵⁾.

6- مؤسسة الأوجاق: على اعتبار أن الجزائر كانت تضم الأتراك كان من الضروري أن تكون للجيش مؤسسة وقفية تابعة له، حيث كان أصل هذه الأوقاف الجنود الذين ترقوا في الرتب العسكرية، وتؤول المداخل للجند.

عرف الوقف في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي تنظيما محكما، جعل منه المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية التي تساعد الأفراد في حياتهم، وكانت تدير وفق الاحتياج الذي يطلبه المجتمع، ولم تتوقف تلك المؤسسات الوقفية في حدود الجزائر بل شملت حتى الحرمين الشريفين مما يبين مدى شمولية هذه المؤسسة في عملية التكافل الاجتماعي بين المسلمين.

المبحث الثاني : أسباب ودوافع الاعتداء على الأملاك الوقفية

شكل دخول الاحتلال الفرنسي للجزائر نقطة تحول كبيرة في شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة، حيث عمل على إعادة رسم الملامح الكبرى للجزائر سواء بضرب المجتمع بتمزيق القبلية والعروش وضمها تحت سلطة النظام البلدي الفرنسي⁽¹⁶⁾ إضافة لاستبدال الانتماء القبلي للأشخاص بنظام الحالة المدنية، أو بانتزاع الأراضي من العروش عن طريق سلسلة من القوانين العقارية والإدارية أبرزها قانون 1851 م الذي منح السلطة الاستعمارية حق ملكية الرقابة LA Nue-propriété على الأراضي الجماعية للقبيلة وكان هذا انتزاعا عنيفا يعد من جرائم الاستعمار الفرنسي في حق العقار الجماعي أو ما يسمى أرض العرش⁽¹⁷⁾، وهذا كان لإضعاف دور القبيلة كهوية للفرد وفي هذا الصدد يقول الجنرال ألارد ALLARD « يجب أن تنشأ سياسية الحكومة ولن تغفل على تشتيت الزعماء

وتفتيت القبيلة»⁽¹⁸⁾، أما من الناحية الاقتصادية فقد خلقت عدة مشاريع استيطانية كان الهدف منها جلب المعمرين، أما من الناحية الدينية فوجهت السلطة الاستعمارية نظرها الى مؤسسات الأوقاف وعملت على محوها كأن لم تكن، ولعل الدافع والسبب كان إعادة بعث نظم جديدة لا تتوافق مع المنحى الاسلامي الشرعي للمجتمع الجزائري، وقطع التمويل على شريحة كبرى من المجتمع التي كان تسترزق من عائدات الأوقاف، بالإضافة الى تقويض المساجد والمرافق الدينية والحد من نشاطها، لإتاحة الفرصة الى النشاط التبشيري النصراني، خاصة اذا عرفنا ان عدد الايتام والفقراء ازداد ثلاثة اضعاف بعد دخول الاستعمار الفرنسي، فكل هذا دخل ضمن سياسة متبعة ومدروسة.

يذكر حمدان خوجة ان الأسباب والدوافع التي جعلت فرنسا تسارع الى الاعتداء على الملاك الوقفية هو رغبة الموظفين الفرنسيين بالحصول على وسيلة يكسبون بها الثروة ولترغيب فرنسا في الاحتفاظ بالجزائر لنفسها عندما يظهر لها ان المدخول معتبر⁽¹⁹⁾، اضافة الى ان بقاء الأوقاف بيد الجزائريين يشكل خطرا كون تلك الأوقاف التابعة لشيوخ الصوفية والاضرحة تساعد الثوار بل هي مصدرها⁽²⁰⁾. كانت غاية الاحتلال الفرنسي من مصادرة الأوقاف والاعتداء عليها أولا نزع ملكية الوقف من اصحابها لإفشال وابطال الزعامة عند السكان وثانيا ايجاد اراضي وممتلكات تمنح للمستوطنين الجدد قصد جلبهم واغرائهم بالثورة التي تنتظرهم عندما يهاجرون للجزائر.

شكل الاعتداء على الاملاك الوقفية في الجزائر جريمة كبرى في حقها، اذ كانت مدة شهرين كافية لكي يلغي حاكم الجزائر بند المعاهدة الذي يقضي باحترام الأوقاف والاملاك، وهذا ما فتح باب الاعتداء على كل ما هو وقف.

المبحث الثالث: أشكال الاعتداء على الأملاك الوقفية

بعد توقيع معاهدة الاستسلام من الاتراك الذين حكموا البلاد والعباد طيلة ثلاث قرون استعملوا في كل الاساليب القاسية ضد مجموع القبائل الساكنة بالجزائر، رضخت هذه السلطة للاستعمار الفرنسي وبذلك أصبح كل شيء تحت سيطرة الاحتلال بما فيها الاملاك الوقفية، حيث بدأت معالم الجريمة تظهر في سبتمبر 1830 م حين أصدر الجنرال كلوزيل ** قرارا (تم تنفيذه في ديسمبر 1830 م) بفسخ أحباس مؤسسة الحرمين بدعوى أن مداخليها تذهب للأجانب كما تضمن القرار انتزاع أوقاف الجامع الكبير، حيث جاء في تقرير وزير الحربية الفرنسي في 23 مارس 1843 م « ان مصاريف ومداخيل المؤسسات الدينية تضم الى ميزانية الحكومة الفرنسية»⁽²¹⁾.

ربما كان موقف الادارة الفرنسية كان واضحا اتجاه الاملاك الوقفية، حيث يرى Blanqui ان الاوقاف تعد عقبة امام السياسة الاستيطانية التوسعية الفرنسية في الجزائر⁽²²⁾، واستطاعت القوة الاستعمارية الفرنسية ان تتحصل على رصيد مالي ضخم في ظرف قصير والارقام التالية تبين لنا الزيادة الكبيرة في مداخيل الاوقاف :

1-أوقاف مكة والمدينة	127,895,65	الى	131,941,13	سنة 1839
2-أوقاف سبل الخيرات	13,989,25	الى	14,368,41	//
3-أوقاف الاندلس	4,093,54	الى	4,963,98	//
4-أوقاف بيت المال	6,025,49	الى	26,147,38	//
5-أوقاف الثعالبي	5,572,90	الى	5,396,80	//

المجموع: 157,576,83 182,867,70⁽²³⁾

فالسلاطات الفرنسية رأت الاوقاف احد العوائق الصعبة في سياستها الرامية للتوسع، فالوقف في نظرها يتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري، وهذا ما عبر عنه الكاتب الفرنسي زايس « ان الاوقاف تتعرض والسياسية الاستعمارية وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر» ولهذا جاءت مجموعة من المراسيم القانونية والقرارات تنص على نزع الحصانة من الاوقاف.

أ/ أهم المراسيم والقرارات الاستعمارية ضد الاملاك الوقفية

رغم بند الاتفاقية الموقعة بين الداوي ودي بورمون القاضي باحترام الاملاك الوقفية الا ان سطات الاحتلال الغت هذا الاتفاق بشن حرب منظمة على الوقف عن طريق مراسيم قانونية كان أولها :

1-مرسوم «دي بورمون» 08 سبتمبر 1830⁽²⁴⁾ : وكان هذا المرسوم ينص على مصادرة الاوقاف الاسلامية والاستيلاء عليها، وقد منح دي بورمون نفسه حق التسيير لهذه الاملاك بالتأجير وتوزيع بعضها على مقربه.

2-مرسوم 07 ديسمبر 1830 او مرسوم «كلوزيل»⁽²⁵⁾ : يخول هذا المرسوم للأوربيين امتلاك الاوقاف عملا بتوصية «فوجرو» و«فاندان» اللذين يشرفان على مصلحة الاملاك الوقفية، والرامية الى وضع الاوقاف تحت مراقبة المدير العام لمصلحة الاملاك الوقفية،

وقد تمكنت السلطات الاستعمارية من تطبيق القرار بصفة كلية على مدينتي وهران وعنابة ومن بين تلك الاوقاف : -اوقاف العيون التي سلمت الى مهندسين فرنسيين

- اوقاف الطرق لمصلحة الجسور والطرق

- اوقاف الجيش بحجة انها عثمانية

- أوقاف المساجد

وقد تم تسليم العقود الى مدير املاك الدولة.

3-مرسوم 31 اكتوبر 1838 م : كان مرسوما ينص على التصرف في الاملاك الوقفية، وقد تلاه منشور ملكي في 24 اوت 1839 م الذي جزء الاملاك الى ثلاث انواع :

أ- املاك الدولة وهي تخص العقارات

ب- الاملاك المستعمرة

ج- الاملاك المحتجزة

لقد توالى المراسيم والقرارات والمنشورات واللوائح وهدفها الوحيد السيطرة على الاوقاف ففي 01 اكتوبر 1843 م صدر قرار ينص على ان الوقف لم يعد يتمتع بصفة المناعة وبذلك اصبح يخضع لأحكام المعاملات المتعلقة بالأملاك العقارية، الشيء الذي سمح للأوربيين بالاستيلاء على 50 بالمئة على الاراضي الزراعية⁽²⁶⁾.

3-مرسوم 30 اكتوبر 1858 م وقانون 1873 م «مشروع وورنيي» *** : كان هذا المرسوم يتيح الفرصة لتوسيع صلاحيات المراسيم السابقة وسمح لأول مرة بتوريث الاملاك الوقفية واستهدف ايضا تصفية اوقاف المؤسسات الدينية لصالح التوسع الاستيطاني الأوربي في الجزائر.

ب/ بدائل المؤسسات الوقفية في التنظيم الاداري الفرنسي في الجزائر :

بعد الاعتداءات على الاملاك الوقفية، أوجد الاستعمار الفرنسي بدائل تحل مكان المؤسسات الوقفية داخل المجتمع الجزائري منها :

1-المكتب الخيري الاسلامي : كانت مهمة هذا المكتب هي توزيع الصدقات على الفقراء على ان تكون ميزانيته من المبلغ 113.510 فرنك الذي كانت الوزارة تسلمه سنويا الى الميزانية المحلية بالجزائر وكان اختصاص محدد في:

-توزيع الاغاثات وتلقي التبرعات والهبات وتنظيم استغلال اعانة الوالي على تنفيذ الاجراءات الخاصة بالمساعدات الخيرية للأهالي ومكافحة الفقر وتدهور الاوضاع الاقتصادية نتيجة حرمان الجزائريين من عقاراتهم واملاكهم الوقفية⁽²⁷⁾، وبعد صدور مرسوم 1857م حدث تعديل في هيكل الادارة الفرنسية وصدر مرسوم ديسمبر 1858م الذي فرض على الولايات تخصيص مصاريف المساعدات العامة وخدمة الاهالي على ان تقدم مصلحة املاك الدولة لصالح الولايات مداخل الوقف القديم من بيع وشراء وايجار باعتبار الولايات هي الموكلة على الاوقاف ولا تعتبر المداخل في هذه الحالة مساعدة.

كان تسيير المكتب الخيري من طرف رئيس البلدية وجعل تمويل المكتب يأتي من الهبات والاعانات، وبعد صدور قرار اكتوبر 1848م اصبحت الاوقاف تابعة لأملاك الدولة وهي من تدفع الاجور.

في سنة 1872م تم اصدار لائحة من مجلس الولاية تطالب الدولة بإلغاء الدين الذي عليها وبهذه اللائحة واجه المكتب الخيري أزمة مالية حادة⁽²⁸⁾.

2- جمعيات الاغاثة الاحتياطية : اثناء عهد جول كامبون 1893م اصبحت انشاء الجمعيات مقننا وتم وضع قواعد الجمعيات الاحتياطية في الارياف، وكان مجموع حصص المساهمين يمثل راس مال الجمعية، وهي تقوم مقام الاوقاف وكانت هذه الجمعيات تقدم قروضا ومساعدات الى الفلاحين لتطوير زراعتهم وتنميتها وتحسين الانتاج وكل المردود يذهب للإدارة وقد بلغ عدد الجمعيات 44.

كل البدائل التي صنعها الاستعمار الفرنسي لمحو دور الاوقاف في حياة الجزائريين لم تغني شيئا، وبدخول المجتمع في النضال الوطني وظهور الوعي دخلت المطالبة بالحقوق ومن الذين اهتموا على الخصوص بها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ففي سنة 1947م نص القانون على فصل شؤون الدين الاسلامي عن الدولة الفرنسية، وعلى تسليم الاوقاف الى المسلمين وقد حوّل القانون الى المجلس الجزائري وهو الهيئة النيابية لوضع الاجراءات لكي ينتقل الوقف الى الجزائريين لكن المجلس لم يتخذ اي قرار⁽²⁹⁾.

المبحث الرابع: تبعات الاعتداء على الأملاك الوقفية

لقد كانت تبعات الاعتداء على الاملاك الوقفية قاسية وكارثية على الجزائريين، اذ تعددت في كل جوانب الحياة ويمكن ان نذكر منها :

تقلص عدد اماكن العبادة والمساجد، والتي كان دورها فعال اذ اعتبرناها في ذلك الوقت مؤسسة دينية ترعى مصالح العباد من التوجيه والرشاد الديني، وبعد مجيء الاستعمار وتطبيقه لسياسته التي يعبر عنها القائد الفرنسي روفيغور « يلزمننا أجمل مسجد في المدينة لنجعل منه معبداً للمسيح »⁽³⁰⁾، وحتى الكنيسة الكاثوليكية عاشت احتلال الجزائر بوصفه استرجاعاً لأرض كانت في القديم مسيحية، وهي أرض القديس أوغستين والستة مائة أسقف⁽³¹⁾. وتلك السياسة أدت الى تناقص عدد المساجد ليصل الى 5 مساجد في مدينة الجزائر سنة 1899 م، حيث كان عددها 176 مسجداً، ومن المساجد التي طالتها يد الاستعمار جامع القصبة الذي تحول الى كنيسة الصليب المقدس وتم تحويل مسجد كتشاوة الى كنيسة تحمل اسم القديس فيليب⁽³²⁾، هذا في مدينة الجزائر اما في باقي المدن كوهران وقسنطينة وعنابة فلا مر كان مشابها كون السياسة الاستعمارية كانت ترمي الى اضعاف الثوابت الوطنية والاسلامية للمجتمع الجزائري.

اذا لم تسلم المساجد من الاعتداءات عليها وعلى اوقافها فحتى مؤسسات التعليم هي ايضا كانت تابعة للوقف وتسييرها كان يعتمد على مداخيل الوقف وبعد الاعتداء على الاملاك الوقفية ظهرت في المجتمع ظاهرة الجهل والامية نتيجة الى غلق المؤسسات التعليمية، فالعديد من الزوايا حولت املاكها وبذلك كانت مجبرة لكي تغلق وتصادر ملكياتها، وحسب الاحصائيات الفرنسية تم هدم والاستيلاء على 349 زاوية ومن اشهرها زاوية القشاش والصباغين والمقياسين⁽³³⁾، اما المدارس فلم يختلف حالها فقد غلقت الكثير من المدارس مثل مدرسة الجامع الكبير ومدرسة جامع السيدة، فمثلا مدينة عنابة كان تحتوي على 39 مدرسة قبل الاحتلال ليتقلص عددها الى 3 مدارس، وبذلك اصبحت حالة التعليم كارثية ان لم نقل منعومة بسبب مصادرة املاك تلك المدارس الوقفية.

شكلت الاعتداءات على الأوقاف في الجزائر من قبل الاستعمار الفرنسي جريمة انسانية لا زالت تبعاتها نجينها الى اليوم متمثلة في ضياع املاك وقفية كبيرة، ولعل هاته الجريمة من الجرائم التي لا تسقط بالتقادم لبشاعتها وتبعاتها على المجتمع الجزائري.

خاتمة :

يعتبر الاستعمار الفرنسي للجزائر كارثة انسانية من مختلف الجوانب سواء كانت اجتماعية او سياسية او اقتصادية وحتى دينية، وقد تفنن هذا الاستعمار في جرائمه ضد

الجزائريين فهو لم يتوانى على اعادة قرى ومداسر بأكملها وتحويل المساجد الى كنائس ونهب الثروات المادية كالأوقاف ومصادرتها، كما قام بطمس معالم الشخصية والهوية الجزائرية الاسلامية العربية البربرية، ولا يمكننا ان نحصر في هذه الورقة البحثية الجرائم التي لحقت بشعبنا من بلاد ادعت انها متحضرة في حين تاريخها يشهد البربرية المتوحشة التي تتعامل بها، ويمكننا ان نخرج ببعض النتائج من خلال هذه الورقة العلمية أهمها :

- يعتبر الاستعمار الفرنسي أخطر استعمار شهده العصر الحديث على الانسانية وأقبحها، كونه يسعى لتدمير الانسانية والقيم النبيلة للشعوب المجاورة وهو لا يزال يتمتع بعدوانية القديمة والتي نشاهدها في تدخلاته في العالم الاسلامي.

- شكل الوقف الركيزة الاقتصادية التي كان المجتمع يعتمد عليها حيث غطى عددا من الخدمات الاجتماعية

- كانت الاملاك الوقفية تساهم في عملية التعليم ونشر الارشاد والتوجيه من خلال عمل المدارس والمساجد التي تمولها عائدات الاوقاف

- عبر المجتمع الجزائري على تضامنه مع اخوانه المسلمين في مختلف انحاء العالم وهذا بتأسيسه لمؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين التي كانت تساعد المسلمين في تلك البلاد.

- كان الاستعمار الفرنسي حريصا على مصادرة الاملاك الوقفية بمجموعة من المراسيم والقوانين لما لها من اهمية في تدعيم الثورات.

- شكلت القوانين الاستعمارية في ضم الاوقاف للإدارة الفرنسية ضربة قاضية للتعليم وللمؤسسات الدينية وبذلك تقلصت المساجد وانتشر الجهل والامية.

- لازالت جريمة الاستعمار الفرنسي ضد الاملاك الوقفية نجني تبعاته الى اليوم حيث ان العديد من تلك الاملاك لم تستردها وزارة الشؤون الدينية والاوقاف مثل المساحة الأراضية التي بنيت عليها مقر وزارة الدفاع الوطني.

قائمة المراجع والمصادر والاحالات :

- 1- ياسين بودريعة، أوقاف الاضرحة والزوايا بمدينة الجزائر وضواحيها خلال العهد العثماني من خلال المحاكم الشرعية وسجلات بيت المال والبايلك، ماجستير، جامعة الجزائر 01، 2006/2007 م، ص 16
- 2- ابن منظور، لسان العرب، تعليق علي المشيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1988 م، ط 01، مج 05، ص 373
- 3- أبو زهرة محمد، محاضرات في الوقف، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1972 م، ص 07
- 4- سفيان شبيرة، آثار الشخصية الاعتبارية للوقف، ماجستير، جامعة الامير عبد القادر قسنطينة، 2010/2011 م، ص 05
- 5- محمد البشير الهاشمي، التكوين الاقتصادي للوقف الجزائري ودوره المقاوم للاحتلال الفرنسي، مجلة المصادر، عدد 06، مارس 2002 م، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954 م، الجزائر، ص 161
- * بدأ العثمانيون عهدهم بالجزائر بالأوقاف، فكان القائد خير الدين بربروس، أقدم الواقفين العثمانيين بالجزائر وخادمه الذي اعتقه عبد الله صفر هذا الاخير بنى جامع «صفر» عام 940هـ / 1534 م، وحبس عليه أرضا قدرت بـ 100 هكتار، أنظر/ كمال منصوري، الاصلاح الاداري للمؤسسات قطاع الاوقاف دراسة حالة الجزائر، ص 223.
- 6- فارس مسدور وكمال منصوري، الأوقاف الجزائرية نظرة في الماضي والحاضر، مجلة أوقاف، عدد 15، ذو القعدة 1429هـ / نوفمبر 2008 م، ص 72
- 7- Aumerat. la bureau de bienfaisance musulman. Revue africaine. volume 43. 44. 1897/1898. Société historique algérienne. alger. 1899. p 97
- 8- ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986 م، ص 84
- 9- مصطفى أحمد بن حموش، الوقف وتنمية المدن من التراث إلى التحديث، ندوة الوقف الإسلامي، 6-7 ديسمبر 1997، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، ص 1- ص 2.
- 10- زكية زهرة، الأهمية التاريخية لأوقاف الأحناف بمدينة الجزائر من خلال ثلاث نماذج من الوثائق، مجلة دراسات انسانية، جامعة الجزائر، ماي 2001 م، ص 156
- 11- نمير عقيل، حول اوقاف مدينة الجزائر في القرن الثامن عشر اوقاف مؤسسة سبل الخيرات من خلال المساجد الحنفية، أبحاث الندوة العلمية حول: الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ص 122
- 12- فارس مسدور، كمال منصوري، الاوقاف الجزائرية، مرجع سابق، ص 83
- 13- ناصر الدين سعيدوني، دراسات وابحث في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 150
- 14- أشرف صالح محمد السيد، المراكز الثقافية في دار السلطان او اخر العصر التركي، مجلة أمارابك، الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، عدد 07، 2013 م، ص 71
- 15- ياسين بودريعة، أوقاف الاضرحة والزوايا، مرجع سابق، ص 128
- 16- Cloude Collet les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962) ed.cnrs.paris et o.p.u.Alger. 1987.p296
- 17- عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي للجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي، ترجمة عبد الله جوزف، دار الحداثة للطباعة والنشر، 1983 م، ص 62
- 18- المرجع نفسه، ص 65

- 19- حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تعريب محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1970م، ص 275، ص 276
- 20- موسى عاشور، أساليب الاستعمار الفرنسي للاستيلاء على الاوقاف، الملتقى الوطني الأول «العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي»، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص 76
- 21- فارس مسدور، الاوقاف الجزائرية، مرجع سابق، ص 78
- 22- الطيب داودي، الوقف وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في التنمية، مجلة البصيرة، دار الخلدونية، الجزائر، عدد 02، 1998م، ص 83
- *** الجنرال كلوزيل عينه الملك فيلب بعد الكونت دي بورمون من 12 اوت 1830م الى 21 فيفري 1831، واعيد تعيينه حاكم عام سنة 1835م الى غاية 1837م تلقى هزيمة كبيرة في الاجتياح الاول لقسنطينة 1836م، توفي سنة 1842م بسكوريو.
- 23- حدة بولافة، واقع المجتمع المدني الجزائري ابان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال، ماجستير، جامعة باتنة، 2010/2011م، ص 48
- 24- محمد كنازة، الوقف العام في التشريع الجزائري، دار الهدى، الجزائر، 2006م، ص 54
- 25- سفيان شبيرة، دوافع وتبعات مصادرة الادارة الاستعمارية الفرنسية للأموال الوقفية في الجزائر، مجلة علوم الانسان والمجتمع، جامعة بسكرة، عدد 10، جوان 2014م، ص 220
- 26- فارس مسدور، مرجع سابق، ص 97 وص 80 وص 81
- *** يقضي هذا المشروع بتصفية الاملاك الوقفية وفرنستها وتم بموجبه الغاء كل القوانين والاعراف الجزائري وبطلان كل الحقوق الناتجة عنها انظر / Randi.De Guilhem on the nature.of waqf.awqaf.issued by kuwait.awqaf public foundations.n 4 may 2003.p 11.12
- 27- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان، 1998م، ط 01، ج 05، ص 167 وص 168
- 28- حدة بولافة، واقع المجتمع المدني الجزائري، مرجع سابق، ص 50
- 29- المرجع نفسه، ص 52
- 30- فرنسا الاستعمارية تغتال 4000 مصلي في مسجد كتشاوة، موقع Moukhtari.over.org شوهده يوم 2015/03/31
- 31- صنهاجي خياط، المساجد في الجزائر او المجال المسترجع، مدينة وهران انموذجا، ترجمة مولوجي قروجي، مجلة انسانيات، المعهد الوطني للأنثروبولوجيا وهران، ص 03
- 32- تم بناء مسجد كتشاوة قبل 1612م على انقاض معبد روماني ثم تم اعادة بناء سنة 1795م، وحول الى كاتدرائية سنة 1832م من قبل الاحتلال الفرنسي، وبعد الاستقلال حول الى مسجد بعد اتفاق بين وزارة الشؤون الدينية ورئيس أساقفة الجزائر انظر / المرجع السابق، ص 05
- 33- سفيان شبيرة، دوافع وتبعات مصادرة الاملاك الوقفية، مرجع سابق، ص 224